الطبقة الوسطى المصرية:
التحديات والفرص

علي جلبي:

في بداية الندوة، أود أن أعبر عن سعادتي بوجودكم هنا وأرحب بكم جميعًا في مكتبة الإسكندرية العريقة، وأتقدم للمكتبة بكافة آيات التقدير والاحترام على الجهد الضخم الذي تقوم به وعلى المسئولية الكبيرة التي تتحملها فيما يتعلق بالتنوير ونشر الوعي والإصلاح سواء على المستوى القومي من خلال منتدى الحوار أو على المستوى العربي والعالمي من خلال منتدى الإصلاح العربي. كما أرسل من مكاني هذا برقية دعم وتعزيز لجهود المكتبة، وخاصة أن المكتبة تعاني من وجودها في مناخ يتسم بالإهمال والتراخي واللامبالاة ولا يعطي للعلم ولا للثقافة قدرهما المطلوب.

أما عن الموضوع الذي تدور حوله هذه الندوة وهو الطبقة الوسطى المصرية، فهو يشكل قضية مهمة وتحديًا مجتمعيًا ذا إشكاليات كثيرة؛ فعندما نراجع معًا التعبيرات التي تتردد في أحاديثنا اليومية حول الطبقة الوسطى نجد البعض يطلق على الطبقة الوسطى "رمانة الميزان"؛ بمعنى أنها الحكم وهي التي تحافظ على العدل والمساواة بين كفتي هذا الميزان؛ الطبقة العليا والطبقة الدنيا، وهذا المعنى يعكس مدى أهمية الموضوع، كما يطلق البعض تعبيرات مجازية، فيقال إن الطبقة الوسطى هي العمود الفقري للمجتمع، وإذا كان المجتمع له رأس وله جسد وإذا كانت الرأس هي الطبقة العليا والجسد هي الطبقات الأخرى؛ فإن استقامة هذا الجسد لن تتحقق إلا من خلال قوة ودعامة هذا العمود الفقري.

وهكذا نجد أن موضوع الطبقة الوسطى موضوع مهم وحيوي ويشغلنا جميعًا على كل المستويات وسيظل يشغلنا حتى في المستقبل القريب أو البعيد، ومن خلال مراجعة الكتابات الأدبية والفنية وحتى المسلسلات التليفزيونية والمسرحيات نجد أن هناك اهتمامًا شديدًا بقضية الطبقة الوسطى ومحاولات كثيرة لتناول المشكلات المختلفة التي تعاني منها هذه الطبقة؛ أيضًا نجد اهتمامًا من الجامعات ومراكز البحث العلمي بهذه القضية، ويمكننا الإشارة إلى بعض الأمثلة: فهناك ندوة مثلاً عُقدت في جامعة الإسكندرية بكلية الآداب بقسم الاجتماع عن الطبقة الوسطى عام ٢٠٠٤، وهناك أيضًا مشروع بحثيّ أُنجز عن طريق مركز البحوث الاجتماعية بجامعة القاهرة حول قضية رأس المال الاجتماعي بين أبناء الطبقة الوسطى، كما أن هناك اهتمامًا من المجتمع المدني بهذه القضية فنذكر مثلاً الهيئة القبطية الإنجيلية التي نظمت مؤتمرًا حول المجتمع المصري بين الاعتدال والتشدد، وكان هناك جانب كبير من حوارات المؤتمر يدور حول الطبقة الوسطى وعلاقتها بظواهر الاعتدال والتشدد في المجتمع المصري.

إذن فالقضية مهمة وملحة بل ومثيرة للجدل والحوار أيضًا، وهذا هو السبب الذي دعا مكتبة الإسكندرية ومنتدى الحوار إلى عقد هذه الندوة. وأذكر هنا أن بعض الكتابات كانت تتشكك أصلاً في وجود الطبقة الوسطى ولذلك نجد البعض يكتب تحت عنوان "وداعًا للطبقة الوسطى"، وهناك بعض الكتابات الأخرى التي رأت أن هذه الطبقة آخذة في الاختفاء والتفكك بمعنى أن شريحة من هذه الطبقة بدأت تصعد إلى أعلى وشرائح كثيرة منها بدأت تتجه إلى أسفل المستويات الاجتماعية والاقتصادية داخل هذا المجتمع، بل إن هناك آراءً أخرى شككت في الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الطبقة فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري وتنمية الوعي الاجتماعي ودعم قيم الإنجاز والتقدم داخل هذا المجتمع.

لهذا فنحن اليوم نلتقي حول هذا الموضوع، وبناء على هذه الأهمية وهذه القيمة لموضوع الطبقة الوسطى دعا منتدى الحوار الأستاذ الدكتور ثروت إسحاق للحديث عن هذه القضية. والسيرة الأكاديمية للأستاذ الدكتور ثروت إسحاق تشير إلى أنه بدأ حياته العلمية باحثا بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وانتقل بعدها إلى جامعة عين شمس كمعيد ثم ارتقى في السلم الأكاديمي إلى أن وصل إلى منصب رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ورئيس لبعض الأقسام الأخرى التي تهتم بدراسة المجتمع سواء في معهد بحوث الطفولة أو في معهد الدراسات العربية، وتؤكد إسهامات الأستاذ الدكتور ثروت إسحاق الكثيرة في المؤتمرات والمشروعات البحثية وكتاباته العلمية المختلفة في مجال علم الاجتماع على أننا سوف نستمع خلال هذه الندوة إلى فكر ثري وآراء مثيرة للجدل والحوار.

وأحب هنا أن أوضح أن علاقتي بالدكتور ثروت إسحاق علاقة قديمة، فقد التقينا أولاً في بداية عملنا بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية كباحثين ثم تفرقنا كلٌّ في طريق؛ فاتجه الدكتور ثروت إسحاق إلى جامعة عين شمس واتجهت أنا إلى جامعة الإسكندرية، ورغم هذا الافتراق، كانت هناك وقفات التقاء لنا معًا سواء في مناقشات الرسائل العلمية أو في المؤتمرات أو في مشروعات البحث، والجدير بالذكر أنه في كل هذه المجالات شُهد للدكتور ثروت إسحاق من الجميع بأنه إنسان على خلق كريم يتسم بالدماثة ويميل إلى الجدية والإخلاص في العمل، ولذلك أرجو له التوفيق وأطلب منه أن يتفضل بإلقاء مداخلته.

ثروت إسحاق:

أود في بداية حديثي أن أتوجه بالشكر إلى مكتبة الإسكندرية العامرة، وأشكر أيضًا الأستاذ الدكتور علي جلبي على كلماته الرقيقة وتواضعه، ولكي نوجز القول فسوف أركز كلامي في ثلاث نقاط رئيسية، أولاً: تحديد مفهوم الطبقة الوسطى، ثانيـــاً: التحديات التي تواجه الطبقة الوسطى الآن في مصر، ثالثًا: مجموعة من المقترحات المرتبطة بدفع الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، مع الأخذ في الاعتبار زيادة حجمها مع ضعف إمكانياتها؛ فحجمها المتزايد لا يعني أنها أصبحت قوية أو أكثر إنتاجًا.

يمكن تعريف الطبقة الوسطى بأنها جماعات من الناس تحتل مواقع مختلطة داخل تنظيمات العمل مما يترتب عليه قيامها بأدوار مختلطة؛ فهي تضم فئات مثل المديرين وأساتذة الجامعات والشرائح البرجوازية الصغيرة التقليدية مثل أصحاب المشروعات الصغيرة وصغار المزارعين والحرفيين، فضلاً عن جماعات البرجوازية الحديثة، وهي تشمل من يعملون لحساب أنفسهم ومن يعملون لدى الغير نظير أجر نقدي مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين، وكذلك من يعملون الآن في مجال المعلوماتية وفي مجال المنظمات غير الحكومية كمنظمات حقوق الإنسان وغيرها.

وقد وجد معظم من درس أسر الطبقة الوسطى أنها تستثمر بشكل واضح في مجال تعليم أولادها؛ حيث لابد أن يحصل هؤلاء الأولاد على شهادات جامعية، للحفاظ على ما تسميه بعض الكتابات بالإرث الأسري ودوره في عملية الحراك الاجتماعي، وهو يعني أن بعض الأسر التي تمتلك إرثًا ماديًّا أو اجتماعيًّا مثل مركز قيادي في إحدى المؤسسات، تحرص على أن ينتقل هذا الإرث إلى أولادها، وإذا كانت إحدى الأسر تتمتع بمستوى اجتماعي عالٍ، فإنها تكون حريصة كذلك على أن تورث لأولادها هذا المستوى.

وقد أصدر مركز البحوث الاجتماعية كثيرًا من الدراسات التي تناولت قضية الطبقة الوسطى، وأشارت بعض هذه الكتابات إلى حقب معينة في التاريخ المصري، موضحة أنه في خلال الستينيات على سبيل المثال برزت في مصر الشرائح البيروقراطية التي تعمل في مؤسسات الدولة، وعندما برزت في التسعينيات التوجهات نحو الخصخصة، أثر هذا في البنية الاجتماعية بشكل كبير نتيجة الاعتماد على اقتصاديات السوق، وهو ما أدى إلى دعم وانتعاش الجماعات البرجوازية الصغيرة التي لا تعمل لدى الغير، وهو ما يظهر أحد مؤشراته الواضحة في اتساع عضوية النقابات المهنية التي تضم قطاعات واسعة من أبناء الطبقة الوسطى، والتي ازداد عددها بصورة إجمالية، مع ما صاحب هذا من صعود اقتصادي واجتماعي لبعض قطاعاتها، وتدهور لقطاعات أخرى، إلا أن النسبة الكبرى من أبناء الطبقة الوسطى مازالت تعمل بأجر لدى الغير.

وقد تناولت الكثير من الإحصائيات نسب الطبقة الوسطى إلى إجمالي الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، وأشار بعضها إلى أن حجمها يتراوح في الوقت الحاضر بين ٢٥% و٤٠% من إجمالي الأعداد التي تشكِّل كل طبقات المجتمع وفئاته الاجتماعية، إلا أن هذه الإحصائيات تختلف فيما بينها إلى حد كبير، ويوجد بها قدر من الغموض فيما يخص الشرائح والفئات المهنية التي تنضوي تحت لواء هذه الطبقة، لذلك لا يمكن الأخذ بهذه التصنيفات والاعتماد عليها، خاصة وان بعضها تضمن فئات وشرائح لا يمكن أن تعبر عن الطبقة الوسطى، حتى إذا أخذنا على سبيل المثال مفهوم وارنر الأمريكي والذي يقسم الطبقة الوسطى إلى شرائح دنيا ووسطى وعليا، مع الأخذ في الاعتبار التنوع المهني الواسع بين صفوف أبناء هذه الطبقة، وسنجد في مصر إذا فحصنا الواقع في العقود الأخيرة أن أوضاع الطبقة الوسطى قد تأثرت بالهجرة النفطية والأنشطة الطفيلية، كما تأثرت بتراجع دور التعليم، ورغم إدراك الأسرة لتدهور دور التعليم إلا أنها لا تكتفي بحصول أحد أولادها على مؤهل متوسط، كذلك تأثرت هذه الطبقة بالبطالة والخصخصة واشتغال الفرد بأكثر من مهنة. ودعم الدولة لفكرة التوظيف الذاتي بهدف خلق برجوازية صغيرة تقوم على المشروعات الخاصة، وهو ما دفع الخريجين لامتهان أعمال بسيطة كبيع الخضر والفاكهة والألبان والخبز وأنابيب البوتاجاز، وهي الظاهرة الموجودة في المدن الكبرى، حيث يمكن أن تجد خريجي جامعات يعملون في جمع القمامة وتوزيع أنابيب البوتاجاز، فهل يمكن أن نعتبر هذه الشرائح طبقة وسطى؟

وبشكل عام لا يمكن النظر إلى طبيعة وبنية الطبقة الوسطى (مثلها في هذا مثل أي طبقة أخرى) إلا في ضوء السياق الاجتماعي الشامل للمجتمع، فلا يمكن أن نأخذ طبقة معينة ونتكلم عنها بعيدًا عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة في المجتمع، ففي مصر سنجد على سبيل المثال العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية التي أهدرت طاقة هذه الطبقة، نموذج لهذا الهجرة النفطية طوال السبعينيات

والثمانينيات، والتي تم استبدالها بقوة عمل آسيوية والاستغناء عنها فيما بعد. يضاف إلى هذا ظواهر الفساد المالي المتمثل في شركات توظيف الأموال والتي أضرت كثيرًا بشرائح أصحاب رؤوس الأموال المحدودة ونهبت جزءًا كبيرًا من الفوائض النقدية لدى أبناء هذه الطبقة؛ خاصة تلك التي تم ادخارها أثناء العمل بدول الخليج.

وأشير أيضًا إلى أنني أدرس الأحياء العشوائية في العاصمة المصرية منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٤، وقد لاحظت أمرًا غريبًا حيث كانت إيكولوجية المناطق قديمًا معروفة، فكان معروفًا مثلاً أن مناطق كالزمالك وجاردن سيتي يوجد بهما الطبقة الثرية وأن الطبقة الوسطى توجد في الزيتون وسراي القبة وحدائق القبة بمدينة القاهرة، ولكن اختفى هذا التقسيم الإيكولوجي الآن، فنجد أن شرائح من الطبقة الوسطى والدنيا يعيشون معًا في العقار نفسه في بعض الأحياء العشوائية مثل بولاق الدكرور وبولاق أبو العلا، ولهذا فقد أصبحت القضية معقدة للغاية، فلا نستطيع القول إن شرائح معينة من الطبقة الوسطى تسكن في مناطق معينة. وأذكر على سبيل المثال أن رئيس الجامعة طلب مني دراسة المنطقة التي تقع فيها الجامعة وهي منشية الصدر، وحين قمت بدراستها وجدت بها مشاكل معقدة للغاية فضلاً عن أن الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى بها متداخلتان معًا، وطلب مني رئيس الجامعة أن أخاطب المسئولين حتى يساعدوا الفقراء في هذه المنطقة فقمنا بمخاطبة الصندوق الاجتماعي ولكننا فشلنا في حث الصندوق على التدخل، ثم قمنا بمخاطبة كليات الجامعة للمساهمة في حل هذه المشكلة وانتهى بنا المطاف إلى معهد البيئة وكلية التربية ووجدت أن المساهمات الموجودة مساهمات مظهرية ولهذا اكتفينا بدراسة هذه المنطقة.

ومن الأشياء الأخرى التي أرى أهمية مراعاتها عند فحص أوضاع الطبقة الوسطى، ما يتعلق باتساع الفجوة الثقافية التي تسببت فيها الثورة التكنولوجية والإعلامية والمعرفية، والتي أدت إلى تشوه نسق القيم في المجتمع، والذي انعكس بدوره على زيادة معدلات الإدمان والعنف وبيع الأعضاء والزواج العرفي وبيع الأطفال والتحرش والشذوذ الجنسي وغيرها من الظواهر، كما تأثرت الطبقة الوسطى تأثرًا ضخمًا بضعف المناخ الديمقراطي؛ فالطبقة الوسطى تجد نفسها من خلال وعيها السياسي بذاتها، حيث يفترض وجود هذا الوعي السياسي داخل هذه الطبقة، كما بدأت هذه الطبقة تشعر بالتفاوت الطبقي الكبير بينها وبين الأغنياء، هذا إلى جانب أن الجيل الجديد أقل اقتناعًا بالقيم القديمة مثل الحرية والانتماء، وجدير بالذكر هنا أنه في أحد الأبحاث التي قمت بها عن الانتماء وركزنا فيها على شباب الطبقة الوسطى أعرب بعض هؤلاء الشباب عن تعجبهم من الجيل القديم، فحين كان يغيب أحدهم عن الوطن سنتين أو ثلاث سنوات يعود ويقبل أرض مطار القاهرة دليلاً على فرحته الشديدة بالعودة واشتياقه لوطنه، ولكن هؤلاء الشباب قالوا خلاف ذلك، وقضية الانتماء لديهم مختلفة تمامًا عما نعرفه نحن. وعلى الرغم من هذه الأفكار التي أزعجتني إلا أنها تعبر عادة عن ثقافة جيل الشباب، فجيل

الشباب من الطبقة الوسطى أقل اكتراثًا بالقيم التي كانت مرتبطة ارتباطًا قويـــًا بالطبقة الوسطى، ولهذا فما قاله الأستاذ الدكتور علي جلبي عن أن الطبقة الوسطى لا تجد نفسها بين طبقتين طبقة ثرية عليا وطبقة دنيا صحيح، فالتعليم والصحة استنفدا طاقتها، كما أن الإنفاق على الخدمات يعد مشكلة كبيرة بالنسبة للطبقات الوسطى في الوقت الحاضر.

كذلك فإن الطبقة الوسطى عاجزة عن إشباع حاجاتها الضرورية، وعلى الرغم من متابعتي للشرائح المختلفة للمجتمع وللفقراء بصفة خاصة في الأحياء الشعبية، إلا أنني وجدت نفسي بالفعل متداخلاً مع طبقات وسطى تدهورت حالتها حتى عجزت عن إشباع حاجاتها في مجال السكن والعمل والملبس وحتى المأكل. وأرى أن ما وصلت إليه أحوال الطبقة الوسطى يزيد من قسوة الحرمان البشري من جهة ويهدد مسيرة التنمية من جهة أخرى، كما يؤدي إلى وأد الطموح لدى شريحة الشباب، وإلى مزيد من اليأس والإحباط والإحساس بالرغبة في الانتقام، ولقد قمت بإدارة اللجنة الاجتماعية على مستوى الجامعة لمدة عشرين عامًا، ووجدت أننا نقوم بالقليل من البرامج الثقافية والأنشطة الرياضية وهي أمور جيدة، ولكن هل هذا هو ما يستطيع أن يشبع احتياجات الطبقة الوسطى؟ لقد أحسست أننا نقوم بمسرحية هزلية حيث نقوم بإتاحة الفرصة لطلاب هذه الطبقة للمشاركة في بعض النشاطات الرياضية والبرامج الثقافية ثم يذهب إلى منـــزله ليجد أن الوضع مختلفٌ تمامًا، ولهذا فقد تركت العمل في هذه اللجنة. وهكذا بدأت عملية تسويغ الطبقية، أي بالمعنى الذي يذكره الأستاذ الكبير حليم بركات وهو الاستسلام لضرورة وجود الطبقية، حيث خلق الله أناسًا أغنياء وآخرين فقراء وهي عملية في غاية الخطورة تنعكس على هذه الشرائح بشكل حاد.

لهذا أعتقد أن الطبقة الوسطى فقدت هويتها الخاصة بها كطبقة وسطى، فلا نجد شرائح طبقية بل جماعات، ويرجع هذا في رأيي إلى هشاشة منظمات المجتمع المدني، ولا أقول إنه لا توجد منظمات مجتمع مدني، بل إن هناك بالفعل اثنتين وعشرين ألف جمعية أهلية وتوجد الكثير من النقابات والأحزاب ولكنها منظمات هشة لا تقوم بالدور المنوط بها لحماية الطبقة الوسطى، فهي لا تراعي حماية هذه الطبقة على الرغم من أن هذه الطبقة تعتبر صمام الأمان لكل مجتمع. وأذكر أيضًا أن حكومة الثورة – أيًّا كان الكلام الذي يقال عنها سواء مدحناها أو وجهنا لها بعض النقد– نجحت في الخمسينيات في خلق شريحة قوية للغاية من الطبقة الوسطى ليس من حيث الحجم ولكن من حيث وجود هوية ذات ملامح انتمائية، وهذه الملامح تلاشت الآن إلى حد كبير وانعكس ذلك على الطبقة الوسطى. خاصة وأن القطاع الخاص بدوره عجز عن بلورة شريحة متماسكة من الطبقة الوسطى قادرة على القيام بدورها في المرحلة الراهنة، وأذكر تجربة مأساوية في مصانع العاشر من رمضان حين أتى أصحاب هذه

المصانع إلى الجامعة وأخبروا رئيس الجامعة بوجود مشاكل في البنية الأساسية حيث إنها لا تتحمل أعباء المصانع، وأُرسلتُ لتفقد هذه المصانع، فتم حبسي في أول مصنع مع فريق الباحثين لمنعي من الاحتكاك بالعمال ومعرفة مشاكلهم الاجتماعية، ولكنني تمكنت رغم ذلك من التوصل إلى البيانات الخاصة بالعمال، وقمت بدراسة أحوالهم من خلال بحث ميداني. وأرى أن المشكلة تكمن كذلك في القطاع الخاص الذي أطلقت عليه اسم "القطاع الذي لا يتسم بضمير وطني قوي"؛ ولو كان يملك هذا الضمير لاستطاع أن يدعم هوية هذه الطبقة الوسطى ويشجعها، لهذا فإننا نجد طبقة وسطى ازدادت في الحجم ولكن للأسف الشديد ليست لها هوية، فهي تبذل كل الجهد من أجل تعليم أولادها وعلاجهم والترفيه عنهم، ولا أرى أن هذا هو المطلوب فقط.

وهناك أمران مهمان يجب مراعاتهما في فهم الطبقة الوسطى؛ أولهما إعادة النظر في الخريطة الإنتاجية والخدمية في مصر لاسيما في المناطق المحرومة والتي تحتوي على ما أطلق عليه تقرير التنمية البشرية "أصحاب الفقر المدقع"، وأرى ضرورة الاهتمام بجنوب مصر حيث توجد سبعمائة منطقة محرومة إلى جانب الأحياء العشوائية التي يزداد عددها يومًا بعد يوم ويسكنها ٢٠% من سكان مصر، وللأسف الشديد وُجدت شرائح كثيرة ممن يطلق عليهم أفراد الطبقة الوسطى يعيشون في هذه المناطق من أطباء ومهندسين ومحامين. وأذكر هنا أنني في بعض الدراسات التي قمت بها دخلت إلى مناطق سكان القبور ووجدت فيها أناسًا لم أكن أظن للحظة واحدة أنهم من الممكن أن يدخلوا هذه الأماكن ويعيشوا فيها.

أما الأمر الثاني الذي يجب الالتفات إليه فهو دور المثقفين في الوقوف إلى جانب أبناء الطبقة الوسطى؛ فنحن نكتفي في أحيان كثيرة بالحديث عنهم ومناقشة قضاياهم، ونكتفي أيضًا بالإعلام الهابط حتى تنشغل به هذه الشرائح، مع أن للمثقفين مهمة مقدسة ودورًا خطيرًا في بث الوعي لدى أفراد الطبقة الوسطى، هذا إلى جانب ضرورة إجراء الدراسات المختلفة والنظر إلى القضية نظرة كلية والاهتمام بربط هذه الطبقة بغيرها من الطبقات سواء الطبقات العليا أو الطبقات الفقيرة في ثنايا هذه الطبقة.

وأشير هنا إلى أنه في دراساتي للمسجونين أرى أشياء مؤسفة حقًا حيث أجد تجارًا وموظفين اضطروا لتحرير إيصالات أمانة ولم يقدروا على السداد وكانت النتيجة أن أصبحوا الآن في السجون مع المدمنين والبغايا وغيرهم من المجرمين، وتظهر هنا الأهمية الكبيرة للتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة؛ فقضية الطبقة الوسطى ليست فقط قضية مطروحة للمناقشة على بساط البحث، بل هي قضية مجتمعية ينبغي أن تهتم بها مؤسسات المجتمع جميعًا، وأرى أن دور المثقفين ينبغي أن يتبلور في بلورة وعي هذه الطبقة للأمام، حيث إننا

كمثقفين نعد أحد روافد الطبقة الوسطى، ولكننا إما نأخذ منحى جمال حمدان فنصاب بالإحباط ونستسلم للوضع الحالي، أو نستمر في مناقشة قضايا هذه الطبقة دون وضع حلول عملية، ولكن أين الدفعات الواعية الحقيقية؟ وأين دور المثقفين حتى يدفعوا الطبقة الوسطى ويعيدوا الروح للمجتمع؟

إنني أهتم في الأساس بالطبقة الدنيا ولكني وجدت أناسًا كثيرين كانوا من الطبقة الوسطى وحولهم الفقر إلى الطبقة الدنيا، ولهذا يجب أن يكون لنا دور كمثقفين نستطيع من خلاله أن نبث الروح والحياة في هذه الطبقة التي كادت أن تفقد هويتها تحت عبء الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وأذكر هنا حينما كنت أقوم باستبيان للطبقة الوسطى في إحدى المدن التابعة لمحافظة الغردقة وهي مدينة القصير، أن إحدى الباحثات خرجت من أحد البيوت وهي تبكي لأنها فوجئت بأن هذه الأسرة لم تأكل منذ يومين، واندهشت من هذا الكلام فهذه أسرة يفترض أنها ميسورة الحال ولكنها لا تستطيع تلبية احتياجاتها الضرورية ورفضت وقتها أن أكمل الاستبيان حيث وجدت أنه غير فعال.

يشغلني اليوم أيضا نسق القيم الذي كان موجودًا في هذه الطبقة، وأرى اليوم أن هذا النسق قد تهرأ إلى حدٍّ كبير، وأتابع هذا الأمر من خلال طلابي في رسائل الماجستير والدكتوراة، وأحيانًا كثيرة ننأى عن كتابة ما وصل إليه النسق القيمي في مجتمعنا، وأرجوكم أن يكون لكم دور في معالجة قضايا هذه الطبقة لاسيما نسق القيم التقليدي لها، فحجم هذه الطبقة كبير جدًّا ولكنها قد تهرأت من الداخل إما نتيجة لضغوط اقتصادية واجتماعية وثقافية وإما لأن نسق القيم الذي تملكه لا يساعدها فى تعاملها مع المجتمع بسلبياته المتعددة من مشاكل الفساد والرشوة وغيرهما.

وأخيرًا، أوجه الشكر للأستاذ الدكتور علي جلبي وأنا على استعداد أن أجيب على أية أسئلة من الحاضرين من خلال البحوث الميدانية الأربعين التي قمت بإنجازها.

علي جلبي:

شكرًا للأستاذ الدكتور ثروت إسحاق على هذه الأفكار الثرية والخبرات المتعددة والمتباينة، كما أشكره على حرصه أن يكون محددًا في عرضه حيث قام باختصاره في ثلاثة عناصر أساسية: مفهوم الطبقة الوسطى، ووضعها في مصر، وما طرأ عليها من تغيرات، ثم اختتم حديثه بمجموعة مقترحات أو تصورات حول مستقبل

هذه الطبقة الوسطى، وسوف أقوم بتوزيع المتبقي من الوقت بين المداخلات والتساؤلات ثم نترك وقتًا ليجيب الدكتور ثروت إسحاق عن هذه التساؤلات.

سعيد حسن زلط:

أوجه الشكر في بداية حديثي إلى الأستاذ الدكتور علي جلبي وكذلك أرحب بالأستاذ الدكتور ثروت إسحاق. تاريخيـــًا، وُجدت الطبقة الوسطى في مصر منذ عهد محمد علي الكبير، ثم وُجد القطاع العام في حقبة الستينيات ودعم وجود هذه الطبقة ، لكن الآن هناك الكثير من العوامل الموضوعية التي أدت إلى انهيار هذه الطبقة مثل الزيادة الكبيرة في السكان، ومثل الخصخصة واتساع نطاق القطاع غير الرسمي ، وظهور أنماط مشوهة من العمالة ، فالمجتمع المصري يوجد به أكثر من مائة ألف مسجل خطر، فإحدى أهم نتائج انهيار الطبقة الوسطى هي تراجع انتماء الشباب المصري للهوية والثقافة المصرية وظهور الجماعات المتطرفة.

عبد الفتاح متولي (موظف سابق بديوان عام محافظة الإسكندرية):

لابد من عودة الطبقة الوسطى في مصر إلى مكانها الطبيعي لأنها حصن الأمان ورمانة الميزان والاتزان لكل طبقات المجتمع وأطرافه، ولا يستقيم الأمر إلا إذا انصهرت وتناغمت كل شرائح المجتمع المصري في منظومة واحدة مع إنشاء جسور للتواصل بين مؤسسات الدولة وبين المسئولين والقيادات ومن بيدهم القرار، كذلك لابد من استحضار العدالة الاجتماعية الحقيقية والديمقراطية التطبيقية لأنهما أساس الأمن القومي المصري وضمانة الانتماء والسلام الاجتماعي واستقرار البلاد وذلك بالحق والمساواة والحرية والسلام، ومن هذا المنطلق وولاءً وانتماءً لمصر الغالية نقف جميعًا ضد أعداء الداخل والخارج مدافعين عن تراب الوطن من اللصوص الذين نهبوا أموال هذا الشعب، إن مصر لكل المصريين، فكل مواطن شريك ومالك شرعي لما فيها من موارد، كما أنه لابد من تطبيق مواد الدستور والقانون وأبسطها المادة ٤٧ التي تكفل حق المواطن في التعبير وحرية الرأي.

السيد سليمان (مهندس):

تُخلق الإشكالية هنا من استخدام مصطلح فقد مدلوله؛ وهو مصطلح "الطبقة الوسطى" ولهذا كان مصطلح ورنر الأمريكي هو الأمثل لأن الطبقة الوسطى أصبحت هي العليا في المجتمع وحلت مكان الإقطاع وأصبحت هي التي تقود المجتمع. وهذه الطبقة لم تنشأ إلا بعد سقوط الإقطاع، لأن النظام الذي نتج عن ثورة ١٩٥٢ كان يرفض تقسيم المجتمع إلى طبقات وسطى ودنيا وعليا، وعندما تغير النظام، وفي ظل وجود الخصخصة

وغيرها من العوامل، تدنت هذه الطبقات لأنها فقدت الحماية. إذن، فعندما نتحدث عن الطبقة الوسطى لابد أولاً أن نحدد الهيكل العام للمجتمع حتى نستطيع أن نحدد نقطة الوسط، فعندما وصل محمد علي إلى مصر أعاد توزيع ثروة المجتمع من جديد، وهذا ما يجب أن يقوم به الحاكم ، وعندما اعتلى الخديوي إسماعيل الحكم وضع أول صندوق للدين، وأُجبر على بيع الدائرة الثانية، ومن هنا بدأت تتفتت الملكية، وتعود الطبقة الوسطى. إن الطبقة الوسطى هي نتاج طبيعي للتطور الاقتصادي الاجتماعي في الغرب، ولهذا تحدث ورنر عن وجود طبقة وسطى عليا تحل محل القيادة والتي تمثل الأغنياء أو الرأسمالية. لقد أفرزت الثورة الفرنسية طبقة هي التي أصبحت فيما بعد الطبقة العليا، وعندما تقابلت مع المجتمع أصبحت طبقة وسطى حقيقية، ولهذا فإن أزمة العولمة الموجودة حاليًّا تعتبر مساندة ليس للطبقة الوسطى وإنما للطبقة الدنيا.

محروس خليفة:

أرحب بكل من الأستاذ الدكتور ثروت إسحاق والأستاذ الدكتور علي جلبي، وسوف أعلق خلافًا على بعض ما سمعته الآن؛ فالطبقة الوسطى في مصر لم تظهر بمحض الصدفة، وما سوف أتناوله هو صعود وهبوط منجزات الطبقة الوسطى. قيل إن الطبقة الوسطى ظهرت في عهد محمد علي بمحض الصدفة، وفي الحقيقة، إنني أختلف مع هذا الكلام، حيث إن الطبقة الوسطى هي التي حملت محمد علي إلى كرسي الحكم متمثلة في علماء الأزهر والتجار وغيرهم، لكنها سرعان ما حلّ محلها طبقة أخرى من الضباط والعسكريين، ثم تلتها طبقة بديلة من ملاك الأراضي الزراعية، وبعد فترة قصيرة تداخلت عناصر كبيرة من طبقات المجتمع المصري من الفقراء ومن المتعلمين من الطبقة الوسطى، وظهر بعضهم أيضًا بعد عصر محمد علي من خلال البعثات التعليمية والتي عادوا منها إلى مصر من أجل تغيير وجه المجتمع المصري وتحديثه، وهنا أيضًا كان هناك دور جديد لطبقة وسطى جديدة خرجت من رحم المجتمع المصري.

وإذا قفزنا إلى فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢؛ فإنني أملك تسجيلاً صوتيًّا للسيد حسين الشافعي وبعض زملائه الذين كانوا يريدون الوصول إلى الشرعية، ووجدوا هذه الشرعية في طبقة جديدة تمثلت في أبناء مصر من المهندسين والأطباء وغيرهم، فهم الذين كوَّنوا البناء البيروقراطي للطبقة الوسطى في مصر، واعتمدت الثورة على هذا النسق الكبير من جهاز البيروقراطية ومن ثم كبر حجم هذا الجهاز وباتت مصر عرضة لأسوأ سلبيات تلك الطبقة حيث وظفت الثورة لتحقيق الثروة.

وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ دخلت هذه الكوادر البيروقراطية في تنظيمات سياسية، ومنذ ١٩٧٤ بدأ أفراد الطبقة الوسطى الزحف إلى خارج مصر بحثًا عن الثروة الذاتية في الخليج، وعادت تلك الطبقة بعد ذلك لتجد أن ما عادت به من الخليج غير كافٍ لتقيم لنفسها وزنًا من جديد. ومن هنا أزعم أن قطاعًا كبيرًا من الطبقة المعاصرة الآن باع نفسه للرأسمالية في أسوأ أشكالها، ومن ثم أسمي هذه المرحلة مرحلة هبوط الطبقة الوسطى. وأرى أننا لن نستطيع أن نقوم بدورٍ ما إن لم يكن هناك قيادة من الدولة أولاً لتغيير الوضع الحالي، كما أرى أن النظام القيمي نظام معقد تتحكم فيه الكثير من الأمور منها وسائل الإعلام والوسائل التعليمية والظروف الاقتصادية وغيرها.

سعيد عبد الفتاح سالم (لواء مهندس متقاعد):

أشكر الدكتور ثروت إسحاق والدكتور علي جلبي على هذه المحاضرة الثرية، وأرى أن الطبقة الوسطى تمثل المجتمع كله، والمفروض أن تكون الطبقتان الدنيا والعليا صغيرتين من حيث العدد، كما أن المجتمع يرعى الطبقة الدنيا حتى تنتقل إلى الطبقة الوسطى، ولكن الواقع أن الطبقة الوسطى ضعيفة وصغيرة العدد، ولإنقاذ هذه الطبقة ووضعها في مكانها السليم في المجتمع يجب أن يكون لديها هدف قومي، كما يجب أن تفجر الطاقات الموجودة فيها. كما يلزم تفعيل دور التكنولوجيا والتعليم والإبداع والابتكار في المجتمع ككل وتشجيع المشروعات الصغيرة.

محمد حسني أنور:

أرحب بسيادتكم في هذه الندوة، وسؤالي هو: في ظل الأزمة المالية الحالية هل ستتراجع الطبقة الوسطى وتنهار لتصبح طبقة دنيا أو أقل؟

ثروت إسحاق:

في البداية وردًّا على مداخلة الأستاذ سعيد زلط؛ أرى أن زيادة السكان ليست سبب المشكلة، فعدد سكان مصر يصل إلى ٨٠ مليون نسمة، وبجانب مشكلة الزيادة السكانية توجد مشكلات أخرى مرتبطة بها منها سوء توزيع السكان، فنحن متمركزون على ٥% فقط من المساحة الكلية لمصر، لكن القضية قضية أيديولوجية تشمل الحرية والعدالة الاجتماعية وغيرها من الأمور المتداخلة.

أما بالنسبة لمداخلة الأستاذ عبد الفتاح متولي فإنني أوافقه الرأي على أن القضية قضية عدالة اجتماعية وديمقراطية لأن ما تطمح إليه الطبقة الوسطى هو الكثير من الاهتمام، فهي في حاجة إلى استنشاق هذه العدالة الاجتماعية وهذه الديمقراطية. وفي علم الاجتماع لا توجد مشكلة إذا ما كان المجتمع بأكمله أغنياء أو فقراء، ولكن مشكلتنا الحقيقية تكمن في زيادة التفاوت الطبقي مما يؤدي إلى زيادة الاحتقان والصراعات الطبقية.

أما بالنسبة للأستاذ السيد سليمان، فهو يركز كثيرًا على أن مفهوم البرجوازية فقد مدلوله، والحقيقة نحن نستخدم هذه المصطلحات ونستعيرها بدايةً من كتاب الأستاذ الكبير حليم بركات عن العمل العربي؛ فقد استخدم هذه العبارات وتحدث عن الطبقة الوسطى ومكوناتها المختلفة، ونحن عندما نتحدث عن برجوازية صغرى أو كبرى فهذا من أجل الإلمام بالأمور، وفي علم الاجتماع لا يمكننا القول إن الطبقة الوسطى بها فلاحون وتجار وصُنَّاع مجتمعون، لذا فنحن دائمًا نتحدث عن شرائح داخل الطبقات، فالقضية السكانية كمثال نتحدث فيها عن شرائح مختلفة من أطفال وقوى منتجة وكبار سن. كما أننا نعلم أن نشأة الطبقة الوسطى في مصر مختلف تمامًا عن نشأة الطبقة الوسطى في الغرب، ولهذا تحدثت عن أننا لن نفهم الطبقة الوسطى إلا في ضوء سياق اجتماعي سياسي اقتصادي تاريخي، فهذا المفهوم البنيوي للطبقة الوسطى يمكِّننا من دراسة الطبقة الوسطى. فنحن لسنا مفتونين بهذه التعبيرات، وإنما نستخدمها ونحن نعلم جيدًا الفروق التي ارتبطت بنشأة الطبقة الوسطى في أوروبا أو في الغرب والطبقة الوسطى في الشرق وبصفة خاصة في مصر، ونعلم الدور الذي لعبه كل من محمد علي وجمال عبد الناصر والثورة وغيرها من الأمور التي أثرت في الطبقة الوسطى.

أشكر الدكتور محروس خليفة لأنه ركز على صعود وهبوط الطبقة الوسطى فهذه هي القضية المحورية، وكانت الطبقة الوسطى صمام الأمن للمجتمع في حقبة الخمسينيات والستينيات فكان المجتمع بالتالي قويًّا، ويرجع ذلك إلى أنه بتدعيم الطبقة الوسطى فإننا ندعم المجتمع ككل، وخلال هذه الحقبة هضمت الطبقة الوسطى بشكل كبير فكرة القومية العربية. وفي الحقيقة، أنه ليس سهلاً على علم الاجتماع أن تنكمش أو تنهار طبقة من طبقات المجتمع، ولا أريد أن أتطرق بشكل كبير لأسباب انهيار الاتحاد السوفييتي؛ فقد ظهر ماركس بأفكار كثيرة منها إلغاء النظام الأسري والديني والملكية الخاصة وغيرها من الأنظمة، وبالتالي كان من السهل انهيار المجتمع لتوقف نمو هذه النظم والمؤسسات اجتماعية، كذلك فكلما قلَّ التفاوت الطبقي كلما سادت الرعاية والعدالة الاجتماعية. وأذكر أنني كنت في الغردقة، وتصادف وجودي مع وقت انتخابات مجلس الشعب، ووجدت مجموعة كبيرة من النساء واقفات للانتخاب، ولكن عندما سألت إحداهن عمن ستنتخب، أجابتني أنها ستنتخب الرمز الفلاني دون أن تعرف اسم المرشح أو تاريخه السياسي، واكتشفت أنه لابد من الدراسة بعمق وعدم الاكتفاء بالمظاهر الأولية

والشكلية في دراسة طبقة ما. أما عن إلغاء طبقة ما، فلا يستطيع أحد أن يلغي طبقة معينة؛ فلا يمكن إلغاء تاريخها أو ثقافتها أو تراثها. وأؤكد على ما ذكره الدكتور محروس خليفة حول أهمية دور المؤسسات.

أما عن مداخلة الأستاذ سعيد عبد الفتاح، فأود أن أشكره لأنه تحدث عن الطبقة الوسطى على أنها كل المجتمع، وأعلم أنه يقصد التأكيد على أن الطبقة الوسطى طبقة مهمة في البنية الاجتماعية، كما أؤكد ضرورة وجود هدف قومي كما ذكر، فهذا الهدف أعلى من التطلعات الشخصية لأفراد هذه الطبقة، وهذا الهدف هو ما يرتقي بالمجتمع، كما أذكر أن أغلب كتابات مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام تتحدث عن فكرة وجود هدف قومي قد يكون القومية العربية أو غيرها.

أما بالنسبة للأستاذ محمد حسني أنور فقد أثار تساؤلاً مهمًّا حول انهيار الطبقة الوسطى، وأرى أنه يجب أن نساندها جميعًا، فمعظم الحاضرين في هذه المحاضرة ينتمون إلى هذه الطبقة، وأضيف أن محمد علي دخل مصر ومعه مشروع قوميّ، فهدف الطبقة الوسطى يركز دائمًا على التنمية لأنها تعلم ما ستجنيه من ثمارٍ لهذه التنمية، ولهذا أدعو جماعة المثقفين أن تنهض وتقوم بالدور المنوط بها في بلورة وعي هذه الطبقة.

لقد قمت بتوجيه الباحثين والباحثات في إحدى السنين حتى يجمعوا رأي النخبة المثقفة في مصر حول اتفاقية أوسلو، وبعد مرور أكثر من أسبوع، أتى بعض الباحثين يسألون عمن هم المثقفين المفروض جمع رأيهم، حيث إن بعض أفراد النخبة التي قاموا باستفتائها لم يعلموا أي شيء عن هذه الاتفاقية، إنني أروي هذه الحادثة حتى أؤكد على أن المثقفين هم الذين ينهض بهم أي مجتمع، كما أؤكد أن الطبقة الوسطى لازالت متمسكة بقيمها وأنها لم تمت وإنما هي تحتاج إلى دفعة قوية منا لمساندتها، فإذا ساندتم هذه الطبقة الهامة القوية فأنتم بذلك تساندون مجموعة قيم ومبادئ رائعة.

عصمت عدلي (لواء دكتور):

هل تعتبر الانفتاح الاقتصادي أو بدايته هي نقطة انكسار الطبقة الوسطى؟ مع ظهور طبقة رأسمالية طفيلية أدت إلى انقلاب الهرم الاجتماعي داخل المجتمع المصري، بحيث أصبحت قمة الهرم إلى أسفل وقاعدته إلى أعلى؟ ولماذا لم تلتفت الدولة إلى ذلك بحيث تعيد التوازن الطبقي الاجتماعي داخل المجتمع مرة أخرى؟

ثروت إسحاق:

الأمر الذي لا ينكره أحد هو أن الطبقة الوسطى تأثرت بشدة بالخصخصة؛ لأن الخصخصة تعني بيع كل شيء بالمال، فماذا يحدث عند إفلاس الطبقة الوسطى؟ أما عن سبب عدم تدخل الدولة؛ فنحن بإمكاننا أن نوصل أصواتنا إلى الدولة من خلال هذه الندوة وغيرها من الندوات والمؤتمرات المختلفة التي تقام، فيجب علينا مخاطبة صانع القرار ولفت انتباهه للمشكلات الموجودة والمتوقع حدوثها وإرشاده إلى القرار السليم.

عبد المعبود محمد عبد الرسول (مدرس علم اجتماع بالمعهد العالي للدراسات الأدبية):

عالم الاجتماع أنتوني جيدنز تحدث عن أننا نعيش في عالم منفلت، وينعكس ذلك على الواقع الاجتماعي المعاصر. وأتساءل عن رأي الدكتور ثروت إسحاق في دور رأس المال الاجتماعي في زيادة فرص التوظيف الاحتكاري، وهل سيساعد ذلك على عودة الإقطاع الوظيفي وغيره؟ وهل هناك زيادة سكانية مطردة للطبقة الوسطى؟

ثروت إسحاق:

تعتبر الطبقة الوسطى من أكثر الطبقات التي تشجع على الإقلال من الإنجاب، لأن استثمارها في أولادها حيث تجد إحدى الأسر بها ثلاثة أطفال يتعلمون جيدًا ويعالجون جيدًا ويلبسون جيدًا فهذا يعد رأسمالنا، ولهذا فإن رأس المال الاجتماعي له قيمة كبرى في أي مجتمع. أما بالنسبة للجزء الآخر من السؤال؛ ففي رأيي أنه يجب خلق رأسمال اجتماعي ناضج، وأتذكر ما ذكره أحد أصحاب شركات توظيف الأموال عن مدى سذاجة الناس الذين يلجأون إليه ومدى تصديقهم له، لهذا فإنني أؤكد على أهمية دور المثقفين في نشر الوعي بين أفراد هذه الطبقة.

أمل محمد عادل (معيد بكلية التربية – جامعة الإسكندرية):

ألا يعد فقدان الطبقة الوسطى لهويتها وكيانها مقدِّمة لاضمحلال هذه الطبقة وزوالها؟ وألا تعد الممارسات الحكومية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بشكل عام مؤشرًا لرغبة الدولة في إنزال هذه الطبقة بالقوة إلى مستوى الطبقة الدنيا ليقتصر المجتمع على طبقتين فقط طبقة دنيا وطبقة عليا؟

ثروت إسحاق:

في الحقيقة نحن نلجأ إلى أسلوب الترهيب؛ فالطبقة الوسطى لن تنهار، لكننا في حاجة إلى تدعيمها فيجب المحافظة على هويتها، إنني أحزن بشدة عندما أجد بعض طلاب الجامعة –وأغلبهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى– يغشون في الامتحانات، فهؤلاء الشباب هم أطباء ومهندسو وموظفو المستقبل، إنني أتساءل عن حالنا بعد عشر سنوات حين يتواجد مهندس غشاش وطبيب غشاش وأخصائي اجتماعي غشاش فهذه مشكلة كبيرة.

نجاة حسن عبد الغني:

في مجتمع المعرفة الآن، هل يمكن للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحالية أن تعمل على تآكل الطبقة الوسطى؟ وما هي التدابير على المستوى المؤسسي والحكومي لتثبيت هذه الطبقة وتفعيل دورها؟ وهل هناك معايير محددة الآن يمكن من خلالها تحديد الطبقة الوسطى؟

ثروت إسحاق:

التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحالية تظهر أغرب الأمور؛ فمثلاً وصل عدد مستخدمي المحمول في مصر إلى ربع عدد سكانها، فيوجد الآن عشرين مليون جهاز محمول في مصر، ومن مستخدميه التجار الصغار وحتى جامعي القمامة. لا أريد التحدث عن هذه التحولات لأنها قضية تخرج عن إطار محاضرة اليوم، لكن بالنسبة للسؤال عن دور الطبقة الوسطى، فإن أهم أدوارها الوعي الطبقي، بمعنى أن تكون واعية بمكانتها، وهذا دور تساهم وسائل الإعلام المختلفة فيه، كما أشير إلى عدم وجود ثقافة دينية، وأرجو أن تعملوا على المزيد من توعية هذه الطبقة.

أيمن أحمد:

كانت الطبقة الوسطى هي التي تحمل لواء المحافظة على القيم والثقافة والتعليم وقد بدأت تتآكل وتتمزق بين الحصول على الحاجات الأساسية للحياة والحفاظ على حياتها، فكيف نحافظ عليها؟

ثروت إسحاق:

لا أريد أن أكون متشائمًا بهذا الشكل، فالطبقة الوسطى مازالت تملك قيمًا جميلة وهي التي نشأنا جميعًا عليها مثل قيم العفة والتسامح والتواضع والمحبة وإنكار الذات والتعاون، ولهذا أرجو أن تدعَّم هذه القيم، فنحن

اليوم في حالة يسميها علماء الاجتماع "اللامعيارية" على الرغم من أن الخير بيِّن والشر بيِّن، إن القيم الجميلة موجودة لكنها سوف تتآكل إن لم نؤازرها.

بريهان أمين (أخصائية بمكتبة الإسكندرية)

كيف يمكننا المساعدة في حل تلك المشكلة ؟

ثروت إسحاق:

أرى أن مكتبة الإسكندرية هي مكان يبث فيه الوعي والثقافة، وهي مكان ضخ الرجال ونشأة وتقوية الروابط، إن هذا المكان هو الذي يستطيع أن يفعل المعجزة التي نعجز عن القيام بها.

عادل إبراهيم (عضو بجمعية الكتاب والأدباء بالإسكندرية)

هل تستطيع أن تقدم لنا روشتة لحل مشكلة الطبقة الوسطى؟

ثروت إسحاق:

لا توجد لدى العلماء الاجتماعيين للأسف وصفات سريعة لحل مثل هذه المشاكل، فالروشتات تنبع من خصوصية المجتمع ولابد أن نقوم بدراسة بنيوية قوية تبدأ من عصر محمد علي نراعي فيها السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي(حتى الآن)، ومن خلالها ندرس الطبقة الوسطى، لكن لا يمكن في هذه الندوة والتي تمتد لمدة ساعتين فقط أن نعطي وصفة سريعة لحل مثل هذه المشكلات، فلابد أن تكون وصفات علماء الاجتماع نتاجًا لأبحاث فعلية رصينة.

السيد جابر:

ما هو دور العرب ؟ وما هو دور الحكومة في الحفاظ على الطبقة الوسطى؟

ثروت إسحاق:

إنني من أكثر الناس المؤيدة للعروبة والتي تعكسها اتفاقية إنشاء جامعة الدول العربية، وأريد أن أوضح أن فكرة الطبقية لا تشغل العرب كثيرًا وبالأخص الدول النفطية. وقضية الطبقة الوسطى بالطبع ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع وهوية وانتماء.

محمود محمد جلال الدين (كيميائي):

تشمل الطبقة الوسطى العاملين في قطاع الأعمال والمستشفيات الحكومية وشركة المياه والمخابز وغيرها؛ فكيف يمكن لهذه الطبقة التي تعمل في خدمة الشعب والجمهور على مدار أربع وعشرين ساعة ، وأن تحيا بهذه الأجور المتدنية في وقت ترتفع فيه الأجور لغيرهم؟

ثروت إسحاق:

ليست قضيتي أن أدرس دخل الأفراد قليلاً كان أو كثيرًا، لقد ذكرت أننا كاجتماعيين ضد مبدأ خط الفقر؛ فما معنى أن نقول إنه إذا قلَّ دخل الفرد عن مائتي جنيه مثلاً يصبح تحت خط الفقر؟ فماذا لو قلَّ عن ذلك بجنيه واحد؟ هذه مشكلة خطيرة لابد من دراستها بحرص.

عمرو البرنس عمر:

هل تحتاج مصر إلى إستراتيجية تنموية مختلفة عما هو قائم عن طريق التصدير الموجَّه واستغلال المدخرات الوطنية لتمويل وتطوير الصناعات؟ وهل يساعد ذلك بدوره في دعم الطبقة الوسطى عن طريق الرفاهية المنشودة؟

ثروت إسحاق:

إن مصر بحاجة إلى إستراتيجية نسهم فيها جميعًا، فالسياسة اليوم ليست مشكلة شخص أو مجموعة أفراد بعينهم ولكنها مشكلة دولة ومجتمع، فالصينيون -أيًّا كان رأينا في الأيديولوجية التي يفكرون بها- قاموا بغزو مصر بمنتجاتهم، وهذا معناه أن المجتمع استطاع أن ينتج رغم عدد سكانه الكبير واستطاع أن يغزو الخارج، ولهذا يجب أن تكون لنا سياسة وإستراتيجية ورؤية لكل فئات المجتمع.

علي جلبي:

بعد هذا الحديث المفصَّل الذي يستند إلى خبرات متنوعة ونتائج بحثية أشركنا فيها الأستاذ الدكتور ثروت إسحاق، أستطيع أن أقول إن الندوة قد حققت هدفها من خلال إدارة الحوار بين مقدِّم هذا الموضوع الدكتور ثروت إسحاق وبين السادة الحضور؛ فقد أثرتم التساؤلات وعبرتم عن آرائكم وهذا هو الهدف الأساسي الذي نسعى إليه. ومن الواضح أننا جميعًا نشعر بهذه المشكلة وأننا نتطلع إلى المستقبل بدلاً من النظر تحت أرجلنا، ومن هذا المنطلق أقول إنه إذا كان هناك تطلع إلى مشروع قومي أو انتظار لدور الحكومة أو دور المجتمع المدني أو القطاع الخاص، فإنني أقول في النهاية إن الطبقة الوسطى كانت مقصِّرة، وإن هذا التقصير هو الذي أدى إلى التأثير الذي تركته العوامل المختلفة إذا كانت عوامل خارجية مثل العولمة أو الأزمة المالية أو غيرها أو حتى إذا كانت عوامل داخلية كالخصخصة أو غيرها من الظروف المختلفة، إن الطبقة الوسطى كما أشار الدكتور ثروت إسحاق هي المسئولة عن الحفاظ على نسق القيم التي تتجه بالمجتمع نحو التقدم.

وأختتم بالقول بأنه من الواجب علينا نحن كأفراد منتمين إلى هذه الطبقة أن نبدأ بأنفسنا ونحرص كل الحرص على أن نرتقي بأبنائنا في مجالات التعليم المختلفة، كما أن هناك أيضًا فرصًا كثيرة متاحة من خلال برامج التدريب المختلفة من خلال تعلم الكمبيوتر ووسائل العصر المختلفة، وعلينا بقدر الإمكان أن نغير من هذه الأوضاع حتى يمكن أن نواجه كل التحديات التي تنتظرنا سواء في الحاضر أو في المستقبل، وفي النهاية أشكركم على هذه الجلسة الممتعة.